الفصـــل التاسـع

العلاقـــات الثقافيـة الدوليـــة

مفهوم العلاقات الثقافية الدولية وأهميتها[١] :

لم تكن العلاقات الثقافية الدولية في العصور القديمة والوسطى بهذا الاتساع والشمول والتعقيد الموجود حاليا، بل امتازت بالبطء في الانتشار والانتقال من منطقة إلى أخرى وبمحدوديتها في الزمان والمكان، إضافة إلى أنها لم تكن موجهة ولا منظمة وإنما عفوية وغير منفصلة عن غيرها من العلاقات الأخرى خاصة التجارية منها.

كان اختلاف البيئات وتنوع الموارد الطبيعية دافعا للتعارف والتعاون لاستكمال النقائص والاستفادة من تجارب الآخرين سواء بطريقة سلمية أو حربية، لذلك ركزت الدراسات الخاصة بالثقافة على التمييز والاختلافات القائمة بين المجتمعات البشرية والثقافات القديمة والحالية، غير أن الاختلاف لا يعني الخلاف نظرا لوجود ما يجمع بينها من مبادئ ومثل وبالتالي التركيز على ما يجمع لا على ما يفرق.

نشأة العلاقات الثقافية الدولية :

بدأ الاهتمام الجاد بالثقافة في مرحلة الحرب العالمية الأولى التي تركزت خلالها العلاقات الدولية في حيز جغرافي متقارب ومناخ حضاري متشابه وتيار ليبرالي

---

(١) سكينة بوشلوح ، **العلاقات الثقافية الدولية** ،
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/

سياسي غربي واحد، تجسد من خلال قوانين ومواثيق دولية وهيئات تتكفل بها كالمعهد الدولي للتعاون الفكري .

وانقطعت العلاقات الثقافية بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، وتوقفت حتى انتهائها حيث أعيد النظر فيها من جديد، فتم استئنافها برؤية جديدة وتطور كمي ونوعي، مما أدى إلى ظهور منظمة اليونيسكو التي كان من بين أهدافها تطوير وتشجيع وتعزيز التعاون العلمي والمبادلات الثقافية على الصعيد العالمى .

وسبب نشوء منظمة اليونيسكو إلى الويلات الاجتماعية والصدمات النفسية والدمار الاقتصادي التي أحدثتها الحروب، وكذا تنامي موجة التحرر التي ظهرت بموجبها دول لها ثقافات وحضارات مختلفة عن ثقافة الغرب، فكانت دافعا في رغبة البشرية في إقامة سلام دائم يكون أساسه ودعامته الثقافة لما لها من دور أساسي في تحقيق التفاهم والتعايش الدوليين.

وقد ظهرت في ذلك كثير من القوانين الدولية التي تشير إلى أهمية الثقافة كما هو الشأن في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الحق في المبادلات الثقافية، الأمر الذي أضفى على العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بعدا جديدا سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو المستوى الوطني.

والاختلاف الكبير حول مفهوم الثقافة ومن ثم مفهوم العلاقات الثقافية لدى الدول الأطراف أو لدى المنظمات الدولية العامة أو المتخصصة، أنتج ظهور مفاهيم مختلفة مسايرة للانقسامات الموجودة عالميا، كالانقسام العالمي إلى شرق وغرب أو شمال وجنوب، والانقسام العالمي إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة، مما أسفر عن عدم الاتفاق عليها أو على دورها في العلاقات الدولية .

وقد ظهرت ثلاث نظريات متباينة لكل منها أسسها وغاياتها، أولاها تتمثل في المركزية الثقافية وأساسها عنصري عرقي يولد التفاضل بين الثقافات، وقد استخدمت من طرف الاستعمار القديم والجديد على حد سواء، وهي اليوم تعود بوجه آخر تحت عبارة العولمة .

أما نظرية النسبية الثقافية فهي تدافع عن فكرة الاختلاف والحق فيه والاعتراف بالآخر المغاير منكرة وجود أي عوامل مشتركة في الثقافة الإنسانية الحالية .
وأخراها نظرية موقف التعارف وأساسها مستمد من النظرة القرآنية للعلاقات بين الناس والثقافات، وطريقة فهم الاختلاف بين الشعوب والقبائل والأمم، فالفطرة الإنسانية واحدة من حيث الأصل ومتعددة من حيث الزمان والمكان، مما يدفع إلى التعاون والتفاعل الإيجابي مع بقية ثقافات الأجناس الأخرى لفائدة الكل .

وانطلاقا من النظريات الثلاث يمكن بحث دور الثقافة مع تبيان أهميتها وما تضيفه هي نفسها كعامل مهم في تحقيق وتعميق السلم والأمن الدوليين اللذين هما هدفان من أهداف العلاقات الدولية .

تعدد مناحي العلاقات الدولية الثقافية أدى إلى نشوء مشاكل قانونية من حيث طبيعتها وطبيعة القواعد القانونية التي تحكمها ومن حيث التمييز بينها وبين ما يقاربها من علاقات"

وتعدد مناحي العلاقات الدولية الثقافية أدى هو الآخر إلى نشوء مشاكل قانونية من حيث طبيعتها وطبيعة القواعد القانونية التي تحكمها ومن حيث التمييز بينها وبين ما يقاربها من علاقات، ومن حيث تصنيفها والمعايير الواجبة الاستخدام، سواء كانت معايير مادية أم شكلية والتي لا تتماشى كلها مع طبيعة هذه العلاقات، مما يتطلب استخدام معيار الانتماء أو الانتساب لحضارة ما من الحضارات المعروفة.

حق التنوع والاختلاف :

لم يستطع محررو المواثيق لهيئات ومنظمات عالمية متخصصة وعامة التمييز بين المبادئ والأهداف، وهذه المبادئ والأهداف منها ما يخص الثقافة نفسها ومنها ما يخص التعاون الدولي الثقافي، ومنها ما هو موجود في القانون الدولي كمبادئ أساسية عامة .

والاعتراف اليوم بحق التنوع والاختلاف يفرض نفسه كحقيقة في مجتمع عالمي يعيش فيه أكثر من عشرة آلاف مجتمع وما يقارب مائتي دولة وتوجد به ستة آلاف لغة لا يستعمل منها سوى ست وعشرين لغة لكل منها نظرتها الخاصة للعالم ونمط فريد للعيش وطرق مختلفة للباس والتفكير.

ولكون اللغة أحسن رمز ووسيلة لنقل الثقافة واستمرار الأمم والشعوب وتدعيم رصيدها من الممتلكات الثقافية تتضمنها قيم ومبادئ ومعايير وأخلاق وأدوات، فإنها تكون فجة وحساسة من حيث التأثير والتعرض للأخطار كالازدراء والعنصرية والتشويه بكل الطرق والوسائل خاصة التكنولوجية منها.

فالتلفزيون والإذاعة والأقمار الصناعية والإنترنت والفيديو والسينما وما تبثه من أخبار وبرامج تهدف كلها إلى توحيد وتنميط الثقافات العالمية في ثقافة واحدة مهيمنة هى الثقافة الغربية بشقيها اليهودي والمسيحى .

ولخطورة النتائج المترتبة عن هذا الخرق الذي لا تملك دول العالم الثالث القدرة على مواجهته، تصر في جميع اجتماعاتها ومؤتمراتها على الرفض التام لهذا التوحيد، مما دفعها إلى المطالبة بإقامة نظام ثقافي دولي جديد تكملة لمطالبها بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، كما لا تخلو اتفاقية من الاتفاقيات المبرمة على التأكيد والنص على احترام مبدأ المساواة في السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقد أكدت على ذلك العديد من القرارات والتوصيات الصادرة من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة اليونيسكو ومنظمة الأيسيسكو[١] ومنظمة الأليسكو[٢] كمنظمات إقليمية ووطنية .

---

[١] منظمة الإيسيسكو : تعرف باسم المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو وهي هيئة دولية تعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ، وهي متخصصة في ميادين التربية والعلوم والثقافة والاتصال ومقرها الرباط عاصمة المملكة المغربية وتم إنشائها عام ١٩٧٩ .

وعليه فإنه لا معنى لمثل هذه المبادئ ولا للعلاقات الودية بين الدول إذا لم تقم في علاقاتها فيما بينها باحترام ثقافاتها احتراما متبادلا، وعدم استخدام التعاون بغرض تحقيق نفوذ ثقافي وبسط أيدولوجي على حساب ثقافات أخرى .

كل ذلك يتطلب إيجاد وسائل وأجهزة لحماية الثقافة باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، لأن حمايتها هي حماية للإنسان في جميع أبعاده، وعدم استخدامها كوسيلة سيطرة خاصة أن المنظمات والهيئات العالمية تصدر قرارات وتوصيات وإعلانات لا تتمتع بقوة الإلزام مما يجعلها ضعيفة .

فترقية أمن وحياة البشرية واستمرارها يقتضي العمل على غرس الإحساس بالمسؤولية لدى كل الأفراد والشعوب والأمم وليس لدى الدول فقط .

والأثر السلبي لتصنيع الثقافة يتمثل في إخضاعها للتجارة كسلعة من السلع العادية رغم طبيعتها الخاصة القيمية وبطرق مشروعة وغير مشروعة، سرية وعلنية كما هو جار للقطع الأثرية والتحف الفنية التي تنهب وتسرق وتباع بأثمان بخسة، ناهيك عما تسببه من فقدان المعلومات والتاريخ، ليس تاريخ قوم بعينه بل جزء من تاريخ الإنسانية جمعاء .

أهمية القانون الدولي الثقافي :

"لابد من إيجاد فرع جديد للقانون الدولي هو القانون الدولي الثقافي، يعترف بالحقوق الثقافية ويجمعها ويقننها، كما يضع نموذجا لقائمة الجرائم المرتكبة ضد السلام والأمن الدوليين" .

(٢) هي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وإحدى منظمات جامعة الدول العربية كهيئة معنية بالحفاظ على الثقافة العربية أسست عام ١٩٧٠ م .

لتعقد العلاقات الدولية عامة والثقافية خاصة فمن الضروري إيجاد فرع جديد للقانون الدولي هو القانون الدولي الثقافي، يعترف بالحقوق الثقافية ويجمعها ويقننها، كما يضع نموذجا لقائمة الجرائم المرتكبة ضد السلام والأمن الدوليين .

على أن يكون التعايش والتسامح والمحافظة على التنوع الثقافي وحفظ التراث المشترك للإنسانية هو المنطلق والأساس، إذ إن عمليات تدمير ونهب الممتلكات الثقافية واللغات واعتبارها من غنائم الحروب كما حدث في أفغانستان والعراق ما هي إلا تصرفات تشكل جرائم ثقافية .

وللحد من تلك الجرائم لابد من إنشاء مكتب دولي لإجراء التحقيقات حولها وتبيان علاقته بالآليات القانونية القائمة وإيجاد طريقة تحكيم عن طريق التفاوض وتحديد المسؤوليات والتعويض عن الأضرار .

هذا فضلا عن إنشاء محكمة دولية تكون بمثابة الذراع القضائية للأمم المتحدة لمواجهة الاعتداءات على الثقافة، وتكون قواعد العدل والمساواة وعدم التعسف في استعمال الحق وتحريم استخدام القوة، كلها منطلقات قانونية لها حتى تصير أخلاقا دولية ومبادئ عامة معترفا بها من طرف الأنظمة القانونية الكبرى.

وعند تطبيق الحماية في الميدان الثقافي المراد حمايته ينبغي النظر إليه ليس ككيان مادي، بل ككيان يضم ويحتوي على رموز ثقافية خالدة، هذه الحماية التي غدت من صيغ القانون الدولي وهي كقاعدة عامة مقبولة على صعيد المجتمع الدولي.

وجعل مجلس الأمن الدولي يتكون من أعضاء يمثلون مختلف الحضارات ومختلف الثقافات، أي جعلها هي الدائمة وليس الأعضاء هم الدائمين وذلك للتقليل من هيمنة وسيطرة ما يسمى حق النقض (الفيتو) غير العادل.

ولابد أن تتشكل جمعية الأمم المتحدة عن طريق الانتخابات المباشرة بواسطة الشعوب كلها، وذلك بالاستفادة من تجربة منظمة العمل الدولية والبرلمان الأوروبي.

على أن تكون مكونة من مجلسين: مجلس تمثل فيه الحكومات ومجلس تمثل فيه الشعوب وهيئات المجتمع الدولي، وذلك لتمكين مختلف الشعوب والحضارات من إسماع أصواتها تماشيا مع حرية التعبير والديمقراطية، وتماشيا مع حق التنوع والاختلاف .

الدبلوماسية الثقافية[١] :

في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت أولى مؤسسات الدبلوماسية الثقافية في فرنسا وتبعتها في هذا التقليد ألمانيا، ثم بريطانيا التي أسست المجلس الثقافي البريطاني عام ١٩٣٤، وبعدها الولايات المتحدة الأمريكية التي أسست برنامجها الثقافي الرسمي عام ١٩٣٨ ،ثم تبعهم العديد من دول العالم ،ليصبح بعد ذلك اختيار أعلام الفكر والفن كسفراء لبلدانهم أمرا تقليديا ، واستحداث دوائر للعلاقات الثقافية في إطار هيكلية وزارات الخارجية أمرا شائعا .

في حين ظهر مفهوم الدبلوماسية الثقافية الجماعية أو الدولية منذ مطلع العقد الثالث من القرن الماضي عندما انشات عصبة الأمم مركز التعاون الفكري في باريس ، وفي العام ١٩٤٥ انشات الأمم المتحدة منظمة اليونسكو التي مازالت تنسق النشاط الثقافي الدولي إلى حد الآن .

وشكلت الثقافة عنصراً هاماً من عناصر السياسة الخارجية للدول باعتبارها كيانات تعبر عن شخصية المجتمع ووجوده تتحدد بالعناصر الموضوعية المشتركة مثل اللغة والدين والتاريخ والعادات والتي قد تأخذ شكل التعبير

(١) محمد فاضل نعمة ، **الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية**
http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/043.html

الايديولوجي في بعض اوجهها ، وما تتركه هذه العناصر من اثر واضح على السلوك العام للدولة في صياغة قراراتها المنظمة لعلاقاتها مع الدول الاخرى التي أخذت تتفاعل فيما بينها في إطار علاقات التعاون والصراع نتيجة لازدياد وتيرة المصالح المتداخلة فيما بينها بعد الثورة التكنولوجية الثلاثية الأبعاد(المعلومات والإعلام والاتصال) التي غيرت المفاهيم المكانية والزمانية ليصبح العالم قرية صغيرة شبه مفتوحة متجاوزة على البعد الجغرافي ومفاهيم السيادة التقليدية مما جعل الدولة اقل قدرة على التحكم بتدفق الأفكار والأموال منها واليها.

لم تستغل الثورة المعلوماتية العالمية من قبل اطراف المجتمع الدولي لغرض ترسيخ القيم الثقافية الوطنية وتفعيلها في اطار السياسة الدولية المعاصرة كأداة لإحداث تجانس المجتمعات من خلال انسياب المعارف وتماثل المؤسسات حسب بل استخدمت كنظام جديد للهيمنة يحفظ التباين الامبريالي القديم للدول في إطار جديد وخير مثال على ذلك الاهتمام الحكومي لدول الشمال عموما في تطوير برامج ثقافية على مستوى عالي من التقنية والامكانات المادية والبشرية تخدم بشكل مباشر اهداف التعبير عن سياستها الخارجية والتي أصبحت في عهدة الإمبراطوريات السمعية والبصرية المؤثرة عالميا والمملوكة لهذه الدول لتقديم خطابها الأيديولوجي في إطار مشوق قابل لتمرير جميع القيم والمواقف السلوكية، بشكل يؤثر على قدرة الممانعة العقلية والنفسية للمتلقي وهذا ما تؤكده الإحصائيات التي تشير إلى امتلاك الدول الصناعية المتقدمة حوالي ٩٧٪ من قيمة المنتجات الخاضعة لاتفاقية الحماية الفكرية، وهي إحدى البروتوكولات الملحقة بمنظمة التجارة العالمية، وذلك يبرز بوضوح الفجوة الكبيرة في القدرة والقوة بين الدول التي جعلت من البعض متحكم بالأفكار والآخر متلقي أو محكوم .. وهذا ما ساعد على استخدام العنصر الثقافي في السياسة الدولية كمادة للصراع في إطار مفاهيم صدام الحضارات والعولمة وفق المنظور الغربي ،التي يروج لها العديد من المفكرين والإستراتيجيين العالميين

وتبنتها العديد من الدول في سياستها الخارجية لتحل محل الصراع الأيدلوجي الذي كان يحكم السياسة الدولية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي.

وفي هذا الإطار أصبح الاختراق الثقافي المبرمج جزء من أهداف السياسة الخارجية للدول التي تتبناه ، لدعم أهدافها السياسية والاقتصادية ، ويقع على عاتق مؤسسات الدبلوماسية الثقافية مسؤولية تنفيذه وتنسيقه على ارض الواقع .. وفي المقابل لم يعد امام الدول الأقل قدرة وقوة الاعتماد على القوى الطبيعية الكامنة في داخلها والمراهنة على قوة وحصانة قيمها الثقافية لخلق المقاومة الذاتية دون التحرك المدروس لخلق مضاداتها الحيوية وفقا لطبيعة وحجم التهديد ، وبخلافه سوف تعاني هذه الدول حتما من اعراض احد المتناقضين السلبيين في بنائها الاجتماعي وهما الارتداد نحو الماضي (السلفية) أو التقليد الأعمى (الاغتراب) ، لذا فإنها لابد أن تسعى للنهوض بمشروعها الثقافي الوطني وتفعيل مفهوم أمنها الثقافي وتعزيز آليات عمل دبلوماسيتها الثقافية التي تتعدى مجرد كونها هدفا ثقافيا– فكريا وإنما هدفا حضاريا شاملا ينطوي على جوانب سياسية ووطنية .

إن التمايز الثقافي لا يؤدي بالضرورة إلى الصراع والصدام بين المجتمعات عموما وإنما المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية العليا للدول هي التي تقوم باستخدام الثقافات كأداة مواجهة لتبرير الصراع وتغطية الأطماع التوسعية والاستعمارية، وان منهج التعايش السلمي لا يعني إلغاء مبدأ التدافع والصراع في الحركة الاجتماعية وإنما يعني استبدال تقنيات التدافع وأساليب الصراع من التقنيات العنيفة إلى أساليب سلمية تحترم الحوار والرأي العام وذلك بطبيعة الحال لن يتم إلا من خلال بناء استراتيجية ومنهجية عمل مؤسسات الدبلوماسية الثقافية باعتبارها ضرورة حتمية لاستيعاب قرارات السياسة الخارجية للدولة وتطبيقها بشكل فاعل ومؤثر مع الإدراك الواعي إن الانغلاق وتكثير الممنوعات لحماية المجتمع ليس علاجا، بل بناء قوة الوجود الثقافي الذاتي التي لا تعتمد

على المقاومة حسب بل الاندفاع والفعل المؤثر من خلال الاعتزاز بالذات الوطنية الثقافية والانفتاح على الثقافات الأخرى هي العلاج الأجدى .

ومن خلال تحليل انماط الدبلوماسية الثقافية من حيث الاهداف وفقا للرؤية التي طرحناها تنقسم الدول إلى نوعين الأولى دول تحاول حماية تراثها الثقافي والمحافظة عليه من الاندثار أو الاختراق المفضي إلى التغيير السلبي والثانية دول تحاول تصدير ثقافتها وقيمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد يجتمع الهدفين في سياسة واحدة وذلك بطبيعة الحال مرتبط بأهداف السياسة الخارجية التي تسعى الدولة لتحقيقها ومدى عوامل القوة التي في متناولها لإخراج تلك الأهداف من الحيز النظري إلى الواقع المادى ، حيث إن قرارات السياسة الخارجية للدول مرتبطة بجملة محددات ترسم صورتها النهائية أولها البيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها وضغوطاتها ومؤثراتها وثانيها البيئة الداخلية التي تتبلور من خلالها الأوضاع الاجتماعية السائدة والنظام السياسي والاقتصادي وجماعات الضغط وثالثها واضعوا القرارات الخارجية ومعتقداتهم وقيمهم السلوكية ورابعها الضغط الناتج عن الحاجة لاتخاذ قرار خارجي معين وأخيرا والاهم الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تم في إطاره اتخاذ القرارات الخارجية او المؤسسات المعنية بتنفيذها .

لذا فإن تطوير مؤسسات الدبلوماسية الثقافية بأنماطها وأشكالها المختلفة للتعبير عن سياسة الدولة الخارجية ، من خلال وزارة الخارجية أو عبر مجلس وطني للثقافة يضم كل المؤسسات الثقافية في البلد ، أصبح ضرورة لا غنى عنها وعامل من عوامل قوة الدولة الكامنة التي لابد الاستفادة منها ، وخصوصا مع غياب أو ضعف عوامل قوة الدولة الأخرى العسكرية والاقتصادية التي كانت تشغل الحيز الأكبر من واقع السياسة الخارجية كما هو الحال في العراق ، والاستفادة من الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتفعيل هذا الجانب وتطويره

وفق منهجية علمية تراعي اختيار الأساليب والكوادر المناسبة والتي تعكس المكانة المرموقة التي تحتلها الثقافة الوطنية بين الثقافات العالمية .

دور الثقافة في التقارب بين الشعوب :

ترتكز رؤية اليونسكو للثقافة على أساس أن جميع الثقافات تشكل جزءاً لا يتجزأ من التراث المشترك للإنسانية، وأن الذاتية الثقافية لكل شعب تتجدد وتثرى من خلال الاتصال بتراث الشعوب الأخرى، وأنها تذبل وتموت عندما تفرض عليها العزلة (توصيات المؤتمر الحكومي الدولي للسياسات الثقافية . المكسيك . ١٩٨٢). كما ترتكز أيضاً على احترام كل الثقافات على قدم المساواة، والتأكيد على الطابع الأساسي والحيوي للذاتية أو الهوية الثقافية للمجتمعات والشعوب، وعلاقة هذه الهوية الثقافية الخاصة بالثقافات الأخرى، وبالتعاون الدوليّ.

وتعمل منظمة اليونسكو على تأكيد احترام التنوع الثقافي وتطوير العلاقات بين الشعوب ومساعداتها على أن تتفهم على نحو أفضل الأنماط الخاصة بحياة كل منها، وأنه لكل إنسان؛ ولك شعب، الانتفاع بالمعرفة والتمتع بآداب وفنون كل الشعوب .

وقد شهد التعاون الثقافي ازدهاراً سريعاً على الصعيد الدولي، كان من أهم نتائجه أن عقدت اتفاقات دولية لتعزيز التعاون الدولي، مثل اتفاقية التراث الثقافي والطبيعي (١٩٧٢) ، كما اتخذت عدة تدابير من أجل صون التراث الثقافي لمختلف البلاد مثل اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣) ومن أجل عودة الآثار المنقولة إلى بلادها الأصلية مثل اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة قيام النزاع المسلح، واتفاقية حظر نقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي وغيرها من

التوصيات والأعمال التقنينية التي بادرت اليونسكو بتجميع الرأي العالمي حوليها[١].

وتعتبر الفنون البصرية اللغة المشتركة بين شعوب العالم ، حيث تتجاوز الفوارق بين الحضارات والثقافات وآلية التفكير، فمن خلال الفن تمتد جسور التواصل والتقارب والتعارف بين الثقافات، وعليه فإن تعلم الفنون يساعد الفنان على توسيع آفاق تفكيره وبالتالي الارتقاء بقدراته الإنسانية وفنه.

وتعد الفنون مفتاح التعرف على حضارات الماضي، حيث يُعلمنا فن كل حضارة عن حقبتها التاريخية وما وصلت إليه من تطور وازدهار.

ولا تزال الفنون في الزمن المعاصر محوراً أساسيا من ثقافة الحياة، خاصة وأن مفهوم الإبداع لم يعد مقتصراً على قلة، إذ بات مطلوباً من الجميع في شتى مناحي الحياة.

والإبداع في إطار الفنون البصرية بأجمعها يتطلب أكثر من الموهبة، فما يميز المخترع عن العالم، والأديب عن الكاتب، هو الاستزادة من المعرفة والمثابرة والصبر. وعليه فإن ما يميز الفنان عن الرسام هو سعة أفق الأول الذي يتجاوز بإدراكه ومخيلته حدود العالم المحيط به، وبالتالي تجاوز اللوحة التي يرسمها حدود محاكاة ونسخ الطبيعة[٢].

1- http://004bb14.netsolhost.com/Conference/Ahmed%20Morsy.htm

٢- رشا المالح ،**الفنون تقارب بين الشعوب** ، http://www.albayan.ae/paths/art/2011-03-20-1.1405456

دور الإعلام في تعزيز الحوار بين الثقافات[٢] :

من خلال الحوار بين الحضارات في عام ٢٠٠١ أدى انبثاق إطار فكري جديد في العلاقات الدولية إلى بلورة برنامج عمل عالمي تحول فيه مفهوم الحوار إلى مبدأ ذي الأولوية في العلاقات بين الحضارات والثقافات والشعوب. ولقد سعى برنامج العمل هذا إلى وضع معايير أخلاقية مشتركة كوسيلة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن. ويشدد هذا الالتزام على أن الحوار بين الثقافات واحترام التنوع عنصران ضروريان للنهوض بحقوق الإنسان.

ويعترف إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي اعتُمد في عام ٢٠٠١ بأن التنوع الثقافي يمثل تراثاً مشتركاً للإنسانية، ويعترف كذلك بما للحوار بين الثقافات من إمكانيات. ولقد جاء في ديباجة الإعلان أن "الثقافة ينبغي أن ينظر إليها بوصفها مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية وعلى أنها تشمل، إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معاً، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات".

وتم رفد هذه الاتفاقية في عام ٢٠٠٥ باتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وتشدد المادة ٢ على التفاعل بين التنوع واحترام الحريات الأساسية إذ تقول: " لن يتسنى حماية التنوع الثقافي وتعزيزه ما لم تُكفل حقوق الإنسان

1- http://www.unesco.org/ar/worldpressfreedomday2009/about/the-role-of-media-in-intercultural-dialogue/

والحريات الأساسية، مثل حرية التعبير والإعلام والاتصال، وما لم تُكفل للأفراد إمكانية اختيار أشكال التعبير الثقافي".

وتمتلك وسائل الإعلام القدرة على تيسير هذا الحوار بين الثقافات. فمن خلال التصدي للمواقف السائدة والمزاعم فيما يتعلق بـ"الآخرين" وهم كثر، يمكن لوسائل الإعلام أن تتجاوز التصورات النمطية الموروثة، وتبدد الجهل الذي يغذي سوء الظن بالآخرين وينمي الحذر منهم ، ومن ثم تعزيز روح التسامح والقبول بالاختلاف بحيث يصبح التنوع فضيلة وفرصة للتفاهم .

إن أحد أهم التحديات التي تواجه عملية الدفاع عن حرية التعبير – الذي غالبا ما يقف حجر عثرة في وجه التسامح والتفاهم – ينبع من التوتر الناجم عن الإساءة إلى ثقافة الآخر أو هويته أو التعرض لهما. وليست "قضية الرسوم الدنماركية" التي أساءت للرسول محمد صلي الله عليه وسلم (٢٠٠٥) التي أثارت الكثير من الجدل منا ببعيدة .

اعتمد المجلس التنفيذي لليونسكو بالإجماع قرارا يقضي بمناصرة "ممارسة حرية التعبير بروح من الاحترام المتبادل والتفاهم"، ويحث على "الاحترام المتبادل للتنوع الثقافي والمعتقدات الدينية والرموز الدينية". كما أبرز النقاش دور وسائل الإعلام في تعميق الخلاف أو في تقريب وجهات النظر ومد الجسور ين الشعوب والتعريف بها وبتاريخها بما يعزز التفاهم بين الثقافات على نحو أفضل.

إن احترام الخصوصيات الثقافية والمحافظة في ذات الوقت على حرية التعبير أمر سيبدو على الدوام بمظهر توتر يتعين مناقشته والتداول بشأنه في أي مجتمع ديمقراطي. فالكلام بصراحة، بل وبشدة أحيانا حق لنا، إلا إذا كان الغرض منه

التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف. ولذلك فإن أي محاولة للحد من حرية التعبير ينبغي أن تقاس وفق هذا المعيار. ويجب مع ذلك احترام حقوقنا المتعلقة بالديانة والثقافة. فلا يوجد أي نظام تراتبي أو هرمي فيما يتعلق بحقوق الإنسان. فحقوق الإنسان سلسلة مترابطة واحترامها *جميعا* هو بالتحديد ما يضمن للفرد كرامته.

وهناك أمر آخر بالغ الأهمية هو الاعتراف بأن التنوع الثقافي يستمد معينه من تجارب وإسهامات جميع البلدان والثقافات والشعوب. والتنوع الثقافي يعزز القيم الإنسانية ويقيم أرضية مشتركة حيث لا يمكن لأي ثقافة أن تدعي الفضل على سائر الثقافات. ورغم أن التنوع بإمكانه إثارة الفرقة والتعصب بل والعنف كذلك، فإن وسائل الإعلام إن كانت حرة وتعددية ومهنية قادرة هي أيضاً على توفير منتدى للتفاوض السلمي بشأن هذه الاختلافات .